

كلام في السياسة

نفايات بيروت وعنصرية «دولة الرئيس»!

جان عزيز

المقصود؟ غرباء من أرض النار المنبوذين؟ غزاة من كوكب آخر؟

ثم تابع دولته شرحه: رغم ذلك، قال، فتحت بيروت أبوابها ومدارسها وجامعاتها ومستشفياتها للآخرين. تماماً كما فتحت بيوتها للآتين من مختلف المناطق والطوائف الأخرى! كررها «دولته» أكثر من مرة، «الطوائف الأخرى»، ترى، لمن هي بيروت في الأصل إن؟ من يملكها في الأساس ويديرها في إرثه الذري أو الملي أو المذهبي أو الطائفي، ليحسب وجود أبناء طوائف أخرى فيها، خطوة من نوع التسامح الذمي الاستعلائي من قبله تجاه هؤلاء؟ من يقبع في قعر عقله اللاواعي، أو في لقله الواعي، أن هذه المدينة - الأيقونة، هي ورقة طابو واحدة من تلك التي راكمها في أرصدته بسيولة وسخة مقطعة ريعاً من سائل أوسخ؟ علماً أن بين الحاضرين حول الطاولة، كان ثمة بيروتيين من قبل أن يكون هناك دين وطوائف وقبائل معمة. وكان حول المائدة بعض من هم من أبناء «بييرتيس»، قبل قرون طويلة من مجيء تلك السيدة الإسبانية عبر السلطنة العثمانية مستعمرة في صيدا... فكان الذهول وجوماً مكتوماً على وجوههم. لم يلبث أن صار صدمة حين أكمل «دولته» شرحه العلمي، عن أن المشكلة اليوم هي أن بيروت تستقبل ناساً من كل لبنان، فيما هؤلاء يرفضون أن يستعيدوا منها بعض نفاياتها! كاد الرجل أن يطلق من مكبوتاته تلك المعادلة القذرة: إننا نقبل نفاياتكم البشرية، فعليكم في المقابل أن تقبلوا نفاياتنا البيئية!

هكذا تتكشف أبعاد الأزمة بكل مستوياتها. قضية النفايات إشكالية بالغة التركيب والتعقيد إن. فهي بداية مسألة نظام فساد مافيووي تحكّم بالبلاد طيلة ربع قرن ونهب ثرواتها واستندت كل خيراتها وقتنها صوب أرصدة شخصية جداً. نظام سرق مليارات الناس وتعبهم وجناهم من ضمن سياسة مدروسة قسداً وعمداً، تقضي بإفقار مدروس للشعب، ضماناً لارتهاقه وتكبيله يديه والأفواه... ثم هي مسألة منظومة فكرية - سياسية تقوم على مبدأ المركزية الأحادية الإستثنائية الإلغائية. بحيث تضرب كل الأطراف، وتضرب كل المناطق، وتغزل عن بعضها كما عن بيروت. بحيث يسهل التحكم بالمركز وحكم البلاد منه بسلاسة الديكتاتورية المقتنعة. ومن ضمن هذه المنظومة يصير طبيعياً أن يكون الغنم لسادة المركز والغرم، من اليأس حتى الزبالة، جزية مفروضة على الأطراف مقابل السماح لهم بمجرد الحياة والتفرج على فجور السلطة في المركز... لكنها أخيراً أو أولاً، أزمة ذهنية عنصرية بامتياز، تكاد تعلن أن في البلاد طبقة مغلقة، «كاست» يحكم، وعبيداً يحكمون. ذهنية الست والجارية، بكل انتماءات الاثنين... رحم الله سمير قصير وعمر أمالي، لمن يفتن ويتذكر!

كان اللقاء حاشداً حول مائدة السفير وضيغه الروحي الكبير. نصاب سياسي لبناني كامل. من لم يحضر شخصياً بصفته مرجعاً كبيراً، أوفد الرقم الثاني في تركيبته لينوب عنه ويمثله ويخوض في نقاشات اوضاع العالم والمنطقة والمحيط، وتأثيرها على لبنان... فجأة أزيحت تلك الموضوعات. رغم أن اللحظة مخصصة للطعام لفضلاته، ومع أن مقتضى المناسبة استحضار المقبلات لتحفيز الشهية، لا المنفرات لسدها، قفز إلى لائحة النقاش موضوع الساعة: النفايات!

طرح الموضوع ضمن الغموض الخلاق نفسه الذي تحيط به الأدبيات الرسمية البيغائية. لا مسؤول ولا مسؤولية منذ عشرين عاماً. لا إشارة إلى نحو 2500 مليون دولار أميركي نهبت من جيوب الناس مقابل مافيا النفايات وأتاوات الزعامات. لا كلام عن أسباب الأزمة الأخيرة: من منع المستثمرين من تقديم أي عرض لمنطقة بيروت؟ كيف تم التخطيط لمؤامرة تعطيل المناقصات؟ كيف نفذت المؤامرة بهدف العودة إلى ابتزاز الشركة - المافيا نفسها، أو الرضوخ لرشي زعماء المزابيل المسماة مطامر... كل تلك الإشكاليات تم القفز فوقها في نقاش عشاء السفير. إلى أن سأل أحد الدبلوماسيين سؤالاً بسيطاً ربيعاً لا يخلو من سذاجة الضيف المراقب في أدغال اسمها دولة: لماذا تتركز مشكلة النفايات في العاصمة بيروت أكثر من سواها؟

حاول البعض تقديم شروحات تقنية، من نوع ضيق المساحة الجغرافية للعاصمة الإدارية، الواقع السابق الذي جعل مطامرها خارجها، الكثافة السكانية في بيروت ومحيطها... حتى بدأ رئيس الحكومة الأسبق الحاضر والمستمتع حتى اللحظة، قد أتخم من التفسيرات العقيمة ومن المطولات المرفوضة بالنسبة إليه. بإشارة من يده أخذ الكلام وراح يستفيض. كلمة بعد أخرى، بدأت الصدمة ترتسم على وجوه السامعين: هل صحيح ما نسمعه؟ بدأ «دولته» بالشرح كيف أن ثمة مشكلة تاريخية بيئية بشرية وسوسيلوجية وعمرانية ومن منطلقات شتى، بين بيروت وبين باقي مناطق لبنان. كأنه قصد القول إن اللبنانيين أمضوا أعمارهم وتاريخهم يحيون حالة حسد وغيرة ثار وكيد انتقام من عاصمتهم. فكانوا يأتون إليها بخلفية تدميرها لا تعميها. رويداً رويداً راحت رائحة العصبية المذهبية الكريهة تفوح من الكلام. خصوصاً حين شرح «دولة الرئيس» للحاضرين رؤيته لديمغرافيا بيروت الراهنة. قال إن في إحدى ضواحيها نحو 750 ألف مقيم هم ليسوا أصلاً من بيروت، بحسب تصنيفه وتشخيصه. من

المعون

في مجلس النواب وعلى مجلس النواب التعامل معه، والحكومة سلطة تعيين، وعليها أن تعين قائداً جديداً للجيش». كرر عون الحكومة تحمّل مسؤولياتها. وكرر مقبل أنه مع التعيين، وإذا لم يتم التوافق فسيكون أمام خيار التمديد.

تبقى قضية مديريةية المخابرات. فقد سبق لمقبل أن اقترح استدعاء فاضل من الاحتياط، بسبب رغبة أميركية في التجديد له، نظراً إلى أهمية التعامل معه في ملفات عدة، بحسب ما يتردد في أوساط وزير الدفاع، لكن ثمة مشكلة في استدعائه، هي في ما ينقل عن قائد الجيش أنه يميل إلى عدم التمديد له، ويفضّل اختيار خليفة له. والاسم الأكثر ترجيحاً، كما بات معروفاً، هو العميد كميل ظاهر.

الكباش حول مديريةية المخابرات، التي تحولت خط دفاع عن قيادة الجيش، لن يمر من دون ارتدادات. فاللجوء إلى استدعاء فاضل من الاحتياط، هو بمثابة حل وسط بين ما يريده قهوجي وما يريده وزير الدفاع (أو الرئيس ميشال سليمان) من ميل إلى ترشيح ضباط آخرين لمنصب مدير المخابرات، علماً بأن فكرة الاستدعاء من الاحتياط لن تكون بلا مردود داخل المؤسسة العسكرية أيضاً. فاقترح التمديد السابق لاثني عشر ضابطاً موزعين مناصفة بين مسيحيين ومسلمين رفضته قيادة الجيش، وأي فكرة لاستدعاء ضباطين اليوم من الاحتياط، ستثير تساؤلات عن المغزى من استدعائهما فحسب، علماً بأن المساعد الأول لمدير المخابرات عبد الكريم بونس الذي لا يزال منصبه شاغراً، قد يطالب أيضاً باستدعائه، كما هي حال مدير مخابرات الجنوب علي شحور، أو تطالب بهم مرجعيات سياسية أسوة بغيرهم من الضباط، من دون إهمال احتمال أن يلجأ أي ضابط متضرر إلى الطعن في الاستدعاء.

إحالته على التقاعد عام 1969، تنص المادة 19 من قانون الدفاع المعدل على أن «يعين قائد الجيش من بين الضباط العامين، المجازين بالأركان الذين لم يسبق أن وضعوا في الاحتياط بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير الدفاع الوطني». وهذا يعني أن استدعاء قائد فوج المغاوير من الاحتياط، بعد تشريين الأول، لن يكون ذا فائدة في إطار معركة قيادة الجيش. كذلك فإن التمديد



التمديد لرئيس الأركان اللواء وليد سلمان بات محسوماً



له لمدة سنتين كعميد، يعني أيضاً أنه لن يستفيد بعد تلك المدة من ترشحه لقيادة الجيش، لأنه سيكون استنفد سني خدمته في المؤسسة.

وبحسب معلومات المتابعين لهذا الملف، فإن روكز أمام استحقاق التلغيف الآن وقبل نهاية ولاية خدمته، وإلا فإنه لن يحظى بمنصب قيادة الجيش. وهذا الأمر يدركه عون تماماً، الأمر الذي يضعه أمام تحدٍّ إضافي لكسب معركة تعيينه.

أمس أوضح مقبل أنه بدأ مشاوراته فعلياً للبحث في موضوع التمديد. وهو طرح، بحسب مصادر المجتمعين، اقتراحات مثل ترفيع روكز إلى رتبة لواء، ما يزيد سني خدمته العسكرية، واقترح مجدداً تأجيل تسريح عدد من الضباط، إضافة إلى القانون المتعلق برفع سن الضباط الموجود في مجلس النواب.

عن كل هذه الاقتراحات كان جواب عون واحداً: «كل ما يقترح مخالف للقانون، والقانون المقترح موجود

لحل عقدة هدير الأونروا المطلوب

ما عدا حماس، الغطاء عن الصالح، المطلوب قضائياً للدولة اللبنانية. لكن يبدو أن الأمر الذي وصل إلى القضاء العسكري، لم يبلغ الجيش الذي لم يعم اسم على حواجزه عند مداخل عين الحلوة حيث لا يزال يدخل ويخرج إليه كعادته. وتردد أن حماس التي يقول الصالح إنه «ابنها»، تجهد لتأجيل تنفيذ مذكرة البحث والتحري بحقه إلى حين إنجاز المصالحة التي تسعى إليها مع المنتصرين، وتقضي بإسقاط دعاوى ضده. من الأطراف التي دخلت على خط معالجة القضية، الشيخ ماهر حمود وعدد من كوادر فتح. آلية المعالجة التي اقترحها هؤلاء تقضي بإسقاط دعاوى بشرط خروج الصالح من عين الحلوة ووقف نشاطه فيها. اجتماع مسجد النور أمس شكّل جزءاً من محاولات العلاج.

آمال...



اقتراح بإسقاط الدعاوى ضد الصالح بشرط خروجه من عين الحلوة



المتضررين في الإشكال من أهالي القتيلين والجرحى الذين سقطوا وأصحاب المنازل والسيارات المحترقة، رفعوا شكاوى قضائية ضده لتسبب كشافه المقدسي والشباب المسلم التي يرأسها بوقوع الإشكال مع عناصر من حركة فتح.

منذ ذلك الحين، رفعت القوى الإسلامية،

«بنك عوده» يعزز تواجده في الشرق الاوسط



رغم أن آفاق النهوض الاقتصادي في الأمد القصير لا تزال محدودة، إضافة إلى الأداء الاقتصادي المتباطئ منذ بداية أحداث المنطقة، والذي انعكس على النصف الأول من عام 2015، لا يزال «بنك عوده» واثقاً من قدرة الاقتصاد اللبناني على جبه التحديات وعلى تجنيب البلاد الوقوع في حالة من الركود. لذلك، واصل «بنك عوده»، في النصف الأول من عام 2015، تعزيز تواجده في بلدان ذات إمكانيات نمو واعدة، محققاً نمواً مؤاتياً للأرباح. إذ ارتفعت الأرباح الصافية المجمعة خلال الفترة بما نسبته 7% مقارنةً مع النصف الأول من عام 2014 لتوازي 202 مليون دولار أميركي، 48% منها محققة خارج لبنان. في المقابل، زادت الموجودات المجمعة لـ«بنك عوده» لتوازي 42.3 مليار دولار أميركي في نهاية حزيران 2015، 47% منها عائدة

لوحات خارج لبنان و32% منها مسجلة في وحدات عاملة في بلدان ذات تصنيف استثماري، الأمر الذي يعزّز نوعية الموجودات الإجمالية. وقد سجلت هذه النتائج من الوحدات المتواجدة في لبنان، مصر، تركيا والوحدات العاملة في الخدمات المصرفية الخاصة بالرغم من تراكم ظروف تشغيلية صعبة في المنطقة.